

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة اجتماع مؤتمر رابطة القضاة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

معشر القضاة المحترمين :

لقد أبينا مرة أخرى الا أن نرعى مؤتمر رابطتكم برئاستنا الفعلية له لنجدد اللقاء بكم ونغتنمها فرصة للاتصال بالأسرة القضائية التي يدرك الجميع اهتمامنا بها، ومزيد العناية التي نوليها لشؤونها.

ولسنا في حاجة التذكير بما تحتله مشاكل العدل وقضاياه من مكانة في طليعة القضايا الحيوية التي تستأثر باهتمام الدولة، غير أن مما يثلج الصدر ان مملكتنا قد حققت في ميدان تنظيم القضاء طفرة يحق لنا أن نفخر بها إذا تذكرنا انها تمت في الفترة القليلة القائمة بيننا وبين انبثاق فجر الاستقلال، ولا أدل على ذلك من المحاكم المستحدثة في طول البلاد وعرضها وارتفاع عدد إطارات رجال القضاء، وتوفر المحاكم على قوانين يستمر تدوينها دون انقطاع، وتخول الضمانات الوافية للمتقاضين، مما جعل قضاءنا يتميز بصفة التنظيم العصري، تلك الضمانات التي زادها الدستور توكيدا وتوطيدا، كل ذلك في اطار التشبث بأصول ديننا الحنيف، وشرعنا الاسلامي الذي أثبت قدرته على مسايرة التطور والارتقاء وصلاحيته للتطبيق مع توالي العصور.

الا ان طموحنا المشروع لا ينبغي أن يقف عند حد، فما نزال مصممين العزم على موالاة السير في هذا السبيل لتحقيق بقية المراحل الأخرى في طريق تعميم العدل وتحسينه وتقريبه من المتداعين والمتقاضين.

وقد حقق والدنا المنعم أثابه الله في دار الغفران منذ فجر الاستقلال وفي سنة 1956 بالذات — أهداف سياسة العدل وحدد المراحل لبلوغها، وجهر إذ ذاك بضرورة العمل لتوحيد المحاكم ومغربتها. ومنذ ذلك الحين والمغرب يحث السير ويطوي المراحل لتحقيق تلك الأهداف.

فلا عجب إذن أن يقوم اجماع نواب الأمة في البرلمان على تجسيم تلك الارادة بالتصويت على مشروع قانون المغربة والتعريب سيدخل في حيز التطبيق.

ولقد أحسنتم صنعا عندما قررتم عقد مؤتمركم هذا على أساس شعار الوفاء لمبادىء أبي الأمة الذي تعلمون حرصنا على الاهتداء بهديه في جميع أعمالنا، واقتفاء أثره الصالح في مواقفنا وسلوكنا، والوفاء لمبادىء محمد الخامس الذي قاوم طول حياته الظلم وناصر العدل يقتضي منكم كذلك أن تظلوا أوفياء لما نادى به في نزاهة واستقامة وما عمل له دائما من تثبيت دعائم الدولة وتوطيد أركانها.

وقد عهدنا منذ الآن الى وزيرنا في العدل باتخاذ جميع التدابير التي تيسر الأخذ بتطبيق قانون توحيد المحاكم، غير غافلين عما يتعرض ذلك التطبيق من صعوبات نأمل التغلب عليها بحسن الارادة وصادق التفهم.

إلا أن العدل الحق ليس مجرد قوانين تدون، ومحاكم تقام، بل هو قبل كل شيء وككل عمل بشري يقتضي من الساهرين عليه أن يوفروا له وحوله جو الاطمئنان العام اليه ولن يكون ذلك الا اذا سادت النزاهة الأحكام،

واحترم القاضي نفسه، وفرض هذا الاحترام بسلوكه الاجتماعي، وإلا إذا عم الضمير المهني صفوف الأسرة القضائية التي على الدولة بدورها أن ترعى حرمتها وتوفر لها شروط العيش الكريم وتحيطها بسياج من الهيبة والوقار.

ان شعبنا كجميع الشعوب المتمدنة يولي للعدل ورجاله ماهم أهل له من الاعتبار والحظوة والمكانة، ولكنه يطمح الى تحقيق العدل في أحسن الظروف والملابسات.

وإننا نلاحظ أن أكثر تظلمات المواطنين الذين يلجأون الى حمانا، مشتكين بعاصمة مملكتنا، أو أثناء رحلاتنا عبر المدن والقرى تمس شؤون العدل وتستنكر من الظلم أو تطالب بالتعجيل بإصدار الأحكام أو بتنفيذها، ذلك ان المغربي المسلم إن كان يتقبل بإيمان المؤمنين ما قد يلقاه من امتحان القدر، فإنه لا يستسيغ حيف البشر، ولا يرضى أن يكون ضحية ظلم حرمه الله على نفسه ونادى عباده الا تظلموا.

اننا ندرك الظروف التي تعملون فيها، والتضحيات التي تقومون بها في صمت لفائدة الوطن والمواطنين، وانا لنرجو منكم المزيد ونهيب بكم لمضاعفة الجهود، وبذل التضحيات معتبرين أنفسكم قائمين بواجب اجتماعي، معبئين لخدمة بلادكم التي تدرك وتقدر المهمة المنوطة بكم، والمسؤولية الملقاة على عاتقكم :

وان أمامكم مشاكل وقضايا لا تحلها الا المصابرة والمثابرة، وفي اعتقادنا ان هذا المؤتمر من شأنه أن يلقي الأضواء على تلك المشاكل والقضايا، وييسر لها طريق الحلول الناجعة التي يجب أن يساهم الجميع في التفكير فيها والسهر على تنفيذها.

لذلك نبارك سلفا نتائج مؤتمركم هذا داعين لكم بالتوفيق، مؤملين أن تنبثق ملتمساته عن دراسة جذرية تطبعها الايجابية والواقعية، فكما لا تكفي إثارة المشاكل لا يكفي تصور الحلول خالية من وسائلها ومجردة عن إمكانيات تطبيقها.

وان مما يميز مؤتمركم هذا هو أن أعضاءه لا يعيشون نظرياً مشاكل العدل بل يحتكون بها في ميدان التطبيق، ويدركون آثارها على صعيد مجتمعهم وفي أبناء جلدتهم في الوقت الذي ينتمي فيه القضاة الى الدولة التي تعلمون أنها تحتضن هي الأخرى مشاكل وقضايا تزداد تضخما مع الأيام بحكم التطور الحتمي الذي نأمل أن يمضي في سيره لا يتعثر ولا يتوقف. فليكن إذن همكم التوفيق بين هذه المتطلبات، ودراسة إمكانيات التنسيق بين تلك الاحتياجات.

وما أشك في أن هذه الروح إذا سادت مؤتمركم هذا ستنعكس آثارها الطيبة على استنتاجاتكم، وستكونون قد أسهمتم في تقريب المسافات وطي المراحل لتسوية مشاكل العدل وقضاياه.

معشر القضاة :

إنكم ولله الحمد تؤلفون نخبة من هذه الأمة التي عاشت دائما على تمجيد العدل واحترام أهله ورجاله، وعليكم المعول في أداء رسالة العدل على أكمل وجه بما يلزمها من حزم وأمانة ونزاهة واستقامة. فامضوا مبرهنين على جدارتكم لتحمل الأمانة الملقاة على عاتقكم : «ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى).

سدد الله خطاكم، ووفق مسعاكم : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين).

صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ألقي بطنجة السبت 19 جمادى الأولى 1384 — 26 شتنبر 1964